المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الخ وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون
المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم كذلك التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا
مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل
انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف
بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح يكون الاخافة والاطماع فعلا له والثاني ان يكون المفعول له مقا
رنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا
لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو
جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي امس ولم يكن فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك امس لم يجز حذف اللام وانما اشترطا في جواز حذف
اللام شرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشر
طين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما تعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله اي انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف
اللام ويعلم من قوله يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير
ضعيف وقيل غير جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان يكون
منصوبا لتأكد المشابهة فاذا دخل اللام عليه صار مجرورا ولقائل ان يقول ان الشرط الاول ليس بشرط فان
الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم
ذلك لان الجبن فعل واثره لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل
قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور
بعد الواو احترازا به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو قوله لمصاحبة معمول فعل احترازا به عما
لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو واخوك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده

ولا ينتقض

ولا ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة
الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرارا
قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله وان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه
لا يخ اما ان يكون فعلا لفظا او تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخ من
ان يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت
انا وزيد وزيدا بالنصب والرفع وانما جاز العطف ههنا لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل
ضربت زيدا وعمرا وانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا
يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذكره وان كان فعلا معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف
جواز الوجهين وانما جاز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع ويجوز الاخبار ان الشرط يدفع عامل المذكور
بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم فكيف جاز
فيه غير النصب والجواز الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد
منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب بيانا لانه ههنا كما يبين
في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا لجزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرته ومن قيده في الكتاب
ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخ من ان يجوز العطف
او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يكن العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شأنك وزيدا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار
ولم يعد الجار ههنا واذا العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما

Copyright © King Saud University